انوار الملكوت في شرح الياقوت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي القدرة القاهرة والعزة الباهرة والآلاء الفاخرة والنعماء الظاهرة والآلاء الوافرة نحمده على ما والانا من الطافه الغامرة ونشكره على سوابغ مواهبه العامرة ونسأله مزيدا في الآخرة والصلوة على اشرف النفوس الطاهرة محمد المصطفى وعترته الانجم الزاهرة وسلم تسليما اما بعد فان الله تعالى كمل الانسان بقدر الامكان وخصه بالعقل والنطق باللسان فبالاول يميل الى معرفته التي هي غاية في خلقه وبالثاني حيث يهتدي الى ما سخر له من مسالكه وطرقه وكان من لطفه وحكمته وما اقتضاه واجب عنايته تكليفه بالامور السمعية والمقتضاة العقلية وكان ذلك مما يتبع الامر بمعرفته ويعذر بدون الوقوف على حقيقته فلا جرم اوجب ذلك على عامة المكلفين ولم يكيف في ذلك بتقليد المتقدمين فوجب على كل عارف ارشاد الجاهلين وتنبيه الغافلين بتحصيل ما هو خفية عندهم نافعة في هذا المقام ومحصلة لهذا المرام وقد صنف العلماء في ذلك كثيرا من المبسوطات واطنبوا القول فيه بكتب مختصرات ومطولات الا انهم لم يسلموا من زيغ في تلك الايرادات ولم يخلصوا من خطاء في بعض الاعتقادات وقد صنفنا كتبا متعددة اوضحنا فيها مسالك الرشاد وهدينا الى طريق السداد الزجوا فيها وهذا اليوم العاد وقد صنف سيدنا الامام والمامنا الاعظم ابو اسحق ابراهيم بن نوبخت قدس الله روحه الزكية ونفسه العلية مختصرا سماه الياقوت قد احتوى من الدليل على ما ذكرناه واعلاه وبين الباحث على اجلها واسناها الا ان صغر الحجم كثيرا العلم سريع العلم في غاية الاجحاف والاختصار بحيث يعجز عن تفهم اكثر النظار فاجبنا ان نضع هذا الكتاب المرسوم بانوار الملكوت في شرح الياقوت على ترتيبه ونظم موضوعاته المنتبس من سلكه ومنبهنا لما استبهم من مقفلاته مع زيادات ليست توجد في الكتاب مستعينين بالله ومتوكلين عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل وقد رتبنا هذا الكتاب على مقاصد المقصد الاول في النظر وما يتصل به وفيه مسائل المسألة الاولى في ماهيته اختلف الناس في حد النظر وماهيته فقال قوم انه عبارة عن تجريد العقل عن العقلاء

DELHI MSS INDIA

كما لا ينفك العلم عن علته ولا يلزم الدور وهو ربط لان العلم لا يقتضي المغايرة بل
هو متوقف عليها توقف المشروط على الشرط البحث الثالث في انه تعالى عالم بالجزئيات
خلافا للفلاسفة لنا ما تقدم ولانا متاولة لمستندة اليه والعلم بالعلة يوجب العلم
بالمعلول احتجوا بانه يلزم منه التغير عند تغير المعلوم او وقوع الجهل عند بقاء العلم
بحاله والجواب ان التغير واقع في الاضافات وهو لا يستلزم وقوعه في الذات
والتحقيق ان الصفات منها ما هي اضافة محضة كالمعلومية والمقدورية ومنها ما هو
حقيقي محضة كالسواد والبياض ومنها ما هو حقيقي يلزمها الاضافة كالعلم والقدرة
فعند وقوع التغير في المعلوم والمقدور يتغير الاضافات لا الصفات الحقيقية
والا الذات وهذا الجواب لا يتأتى على مذهب الشيخ ابي الحسن المصنف لانه يبقى السؤال
فالعلم الذي يتغير هو الاضافة ويلزم منه ان لا يكون الله تعالى عالما في الازل بالجزئيات
وفيه اشكال وقيل في الجواب عن ذلك ان العلم بالشيء يوجب نفس العلم بالوجود
اذا وجد وهو ضعيف فان العلم يدعي المطابقة والفلاسفة قالوا انه يعلم الجزئيات
من حيث هي معقولات لا من حيث هي معروفات زمانية وهو ربط لانه لا يلزم في علمه تغير
وقد ذهب بعض الناس الى انه تعالى لا يعلم الجزئيات الا بعد وقوعها والا لكان معلوم
الوقوع واجبا ومعلوم العدم ممتنعا فيلزم الجبر وهو ضعيف لانه ان اراد به
وجوب صدوره عن علته فهو ربط لانه عالم بذاته وبالمعدومات ولا يلزم وقوعها
ان عني به وجوب المطابقة لعلمه فهو صحيح ولا يلزم منه جبر لانه عالم لما سيوجده هو
ولا يكون مختارا منه تكثر الصور في ذاته تعالى عنه والجواب العلم اضافة لا توجب
تكثر الاضافات لا يقتضي كثرة الذات وذهب آخرون الى انه لا يعلم ما لا يتناهى
لان المعلوم متميز والتميز متناه والجواب منع الكبرى وذهب آخرون الى
انه تعالى لا يعلم كل ما عداه والا لكان عالما انه عالم وهو والجواب المعلوم
من صفات بسائط متغايرة لا يتناهى اما من حيث هي معلومة بالذات ومتغايرة
بالاعتبار فلا المسلك الله عشر في انه تعالى واحد وهو وجوه لان اثبات
ذاتين لا تمتازان كما ثبت ذات واحدة لها حكم ذاتها وايضا فهما بما يصح
بهما فلنفرض وقوعه يفضي الى الفساد والاولى الاعتماد على السمع

الاحكام فلابد من حجة لقطع اختلافهم به ظهر انه من العلم وان الادلة
عرضة باطلة من الوفاق والجزاف المفرد ولابد من ائمة ولان الشريعة مما
يحفظ بالامة اوجبه والاثرة وبعدن حفظ وهاوالم يجز له عدم ان يموتوا الا
لا متبعوا بعدى كفارا ولانه ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم فلابد
منه ولان حضا يعني الرسول محققة فالامام من كونه مولي ولا مولى وعزل ولا
يعزل الى عزم فوجب عصمة تحصيلا وذهب اصحابنا الامامية رحمهم الله
نعم الى وجوب عصمة الامام وهو قول الاسماعيلية خلافا لجمع الفرق لنا وجوه
الاول انه لو لم كن الامام معصوما لزم الدور واللازم بطل فالملزوم مثله بيان
الملازمة انا قد بينا ان علة الحاجة الى الامام هي جواز الخطاء فلو كانت هذه
العلة موجودة في الامام لزم احتياجه الى امام آخر وذلك يؤدي الى ان لا امام
بطاعة الامام بالاجماع ويقوله تع اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
منكم فلو امر بمعصية لزم التناقض للزوم النهي عن المعصية مع الامر بها
واللازم بطل فالملزوم وهو عدم العصمة مثله الثالث انه امام والامام من يفعل
الشيء لاجل انه فعله لان يفعل مثل فعله مطلقا ولو كانت اليهود والنصارى ائمة
لما في كثير من الاحكام وذلك بطل بالاتفاق واذا كان كذلك ثبت انا مامور
باتباعه وبان يفعل مثل فعله لتحقق الامامة فنحن ان كون منهيا لان الامر
باتباع غير المعصوم قبيح لجواز ان امتثاله على الخطاء الرابع انا مامور في كل
واقعة باتباع الحق فيما يجوز الامر به من جهة وقوعه ولا يجوز ان يكون الحق
مع كل واحد منهم لاستحالة حقية النقيضين فلابد ان يكون بعضهم محقا
واتباعه مستلزم العلم بصدقه وغير المعصوم ليس كذلك فوجب ان يكون
معصوما الخامس ان الاحكام الشرعية مرتبة بيقينية فلا يعقل العقل بادراك
كل منها فلابد من ادلة وقد اليها والرابعة بطل لوقوع الاختلاف فيه
والا وادته الظن وهو ملغى عند والاتفاق الكل الصحابة على بطلانه
ولذلك الجزاء واحد والكلام منصب في الكل الاحكام فلابد من المعصوم
الذي يعلم الحكم متعلقه السادس ان الشريعة مختصة بانبوة الاولى